



مركز البيدر للدراسات والتخطيط

Al-Baidar Center For Studies And Planning

تقرير

موقع العراق على خارطة الفساد العالمية

غزوان المنهلاوي



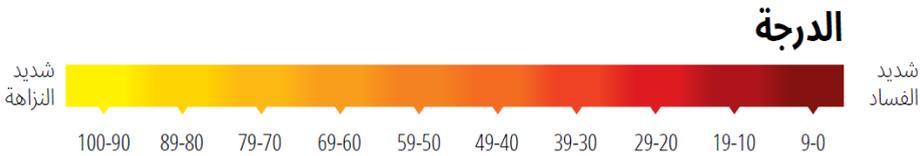
المقدمة

مؤشر مدركات الفساد، مؤشر سنوي يصدر عن منظمة الشفافية الدولية ليغطي حالة الفساد في القطاع العام بناء على المدركات (التصورات)، اكتسب المؤشر شهرة كبيرة لدى الحكومات ورجال الأعمال والمجتمع المدني كونه يتعلق بقياس الفساد في دول العالم بصورة رقمية، وتهتم الحكومات بشكل خاص بمعرفة ترتيبها على المؤشر كونه المؤشر الأكثر استعمالاً عندما يتم الحديث عن حجم الفساد في الدول، واكتسبت منظمة الشفافية الدولية -وهي منظمة دولية غير حكومية (منظمة مجتمع مدني) أسست عام (1993) ولها أمانة عامة في ألمانيا وتضم حالياً فروعاً في أكثر من (100) دولة- شهرة في إنتاج مؤشرات كمية لقياس الفساد، وتعرّف المنظمة الفساد بأنه: "سوء استغلال الوظيفة العامة من أجل تحقيق مصالح خاصة"، يغطي المؤشر طيفاً واسعاً من دول العالم التي تزايدت بمرور السنوات لتستقر في آخر ثمان سنوات على (180) دولة مشمولة بالمؤشر، وتم تقييم العراق لأول مرة على هذه المؤشر سنة (2003)، ستركز في هذا التقرير على بيان منهجية حساب المؤشر وصور الفساد التي يغطيها فضلاً عن إلقاء نظرة معمقة على تصنيف العراق على هذا المؤشر.

مؤشر مدركات الفساد

ويرمز له اختصاراً (CPI)، وهو مؤشر سنوي مركب يعتمد على مجموعة من المؤشرات الفرعية التي تصدر عن مجموعة من المؤسسات الدولية التي تعمل بشكل مستقل عن منظمة الشفافية الدولية تعكس النتائج التي تصدرها المؤشرات الفرعية آراء الخبراء ورجال الأعمال وتتولى منظمة الشفافية الدولية اعتماد نتائج المؤشرات الفرعية أو ما يعرف بالمصادر وتوحيدها في مؤشر واحد مركب ليعبر عن حجم الفساد في الدولة، يقيس المؤشر الفساد الذي يكون على صورة (رشوة، تحويل الأموال العامة إلى غير مقاصدها الأصلية، استعمال المسؤولين للمنصب العام لتحقيق المكاسب الخاصة دون

مواجهة العواقب، قدرة الحكومات على احتواء الفساد في القطاع العام، البيروقراطية المفرطة في القطاع العام التي قد تزيد من فرص حدوث الفساد، استعمال الوسطة في التعيينات في الخدمة المدنية، وجود القوانين التي تضمن قيام المسؤولين العامّين بالإفصاح عن أموالهم واحتمال وجود تنازع في المصالح، الحماية القانونية للأشخاص الذين يُبلغون عن حالات الرشوة والفساد، استيلاء أصحاب المصالح الضيقة على الدولة، الوصول إلى المعلومات المتصلة بالشؤون العامة والأنشطة الحكومية)، ولا يغطي المؤشر موضوعاتٍ أهمها (تصورات المواطنين أو تجربتهم المباشرة مع الفساد، الاحتيال الضريبي، التدفقات المالية غير القانونية، ممكّنو الفساد «المحامون، المحاسبون، المستشارون الماليون،... الخ»، تبييض الأموال، فساد القطاع الخاص، الاقتصادات والأسواق غير المنظمة)، ويقيم مؤشر مدركات الفساد الدول على مقياس من (0-100) درجة إذ تعني الدرجة (0) أعلى مستوى من مستويات الفساد المدرك (أي تصور القطاع العام للدولة باعتباره شديد الفساد) في حين تعني الدرجة (100) أدنى مستوى من مستويات الفساد المدرك (أي يتصور القطاع العام للدولة باعتباره شديد النزاهة).



وفيما يلي الخطوات التي يتم اتباعها لحساب درجات الدول ضمن مؤشر مدركات الفساد:

1. تحديد مصادر البيانات: وهي مجموعة من المؤشرات التي تصدر عن مؤسسات مختلفة تعتمد عليها منظمة الشفافية بناءً على مجموعة من المعايير الواجب توفرها في المؤشر تشمل (صدور المؤشر من مؤسسة ذات مصداقية، المؤشر يتعلق بقضايا الفساد في

القطاع العام، يقاس المؤشر كميًا، أن يصدر المؤشر كل سنتين على الأقل، أن يتولى شخصياً خبيراً من قطاع الأعمال إجراء التقييم).

2. توحيد مصادر البيانات: توحيد درجات المؤشرات الفرعية على مقياس يتراوح بين (0-100) حيث تعادل الدرجة (0) أعلى مستوى من مستويات الفساد في حين تعادل الدرجة (100) أدنى مستوى من مستويات الفساد، وجرى تعديل كل من (المصادر المستخدمة) و (المنهجية) وتنقيحها وتمت عملية المراجعة الأحدث في عام (2012)، إذ تم إجراء بعض التغييرات المهمة على المنهجية، أهمها تغيير حدود مؤشر مدركات الفساد من مقياس بتدرج (0-10) إلى مقياس بتدرج (0-100)، وإمكانية المقارنة بين السنوات بعد العام (2012) إذ تشير منظمة الشفافية الدولية إلى عدم إمكانية المقارنة بين نتائج السنوات قبل العام (2012).

3. احتساب درجة الدولة: لكي يتم إدراج دولة على مؤشر مدركات الفساد، فإنه لا بد من وجود ثلاثة مصادر (تقييم الدولة من ثلاثة مؤشرات فرعية معتمدة) كحد أدنى لتقييم تلك الدولة، ومن ثم يتم احتساب الوسط الحسابي لدرجات المصادر المعتمدة (المؤشرات الفرعية) ليمثل مؤشر مدركات الفساد للدولة ويتم تقريب نتيجة الوسط الحسابي لكل دولة إلى أقرب عدد صحيح؛ لغرض التخلص من الكسور العشرية.

4. ترتيب الدول: يتم ترتيب دول العالم المشمولة بالتصنيف بناء على الأفضلية بالاعتماد على درجتها التي يتم احتسابها، لتكون الدول الأكثر نزاهة في بداية الترتيب والدول الأكثر فساداً في نهاية الترتيب، ويتم منح الدول ذات الدرجات المتساوية ذات الرتبة، تجدر الإشارة إلى أن درجة الدولة أهم بكثير من ترتيبها إذ يتغير ترتيب الدول اعتماداً على عدد الدول المصنفة في المؤشر ودرجاتها.

نظرة على التصنيف العالمي على المؤشر

يبلغ المعدل العالمي لمؤشر مدركات الفساد (43) من دون تغيير عن المعدل العالمي للسنة السابقة، وللسنة السابعة على التوالي لا تزال الدنمارك في الترتيب الأول للمؤشر بدرجة (90) لعام 2024 والجدول الآتي يبين الدول التي حلت في أفضل 10 مراكز، والدول التي حلت في أسوأ 10 مراكز وتذيلت الترتيب.

المرتبة	الدولة	الدرجة	المرتبة	الدولة	الدرجة
1	الدنمارك	90	170	كوريا الجنوبية، السودان	15
2	فنلندا	88	172	نيكاراجوا	14
3	سنغافورا	84	173	غينيا الاستوائية، إريتريا، ليبيا، اليمن	13
4	نيوزلاندا	83	177	سوريا	12
5	لوكسمبورغ، النرويج، سويسرا	81	178	فنزويلا	10
8	السويد	80	179	الصومال	9
9	هولندا	78	180	جنوب السودان	8
10	استراليا، آيسلندا، ايرلندا	77			

المصدر: تقارير مؤشر مدركات الفساد لعام 2024

قد تشترك أكثر من دولة في نفس الترتيب نتيجة حصولها على نفس الدرجة، ويتم حساب رتب الدول المتساوية في الترتيب عند منح الرتبة اللاحقة.

نظرة على تصنيف المنطقة العربية على المؤشر

يبلغ معدل المنطقة العربية (34 درجة من 100) وهو أقل من المعدل العالمي بثمان درجات والذي يبلغ (43) درجة وجاءت دولة الإمارات في الترتيب الأول عربياً وال (23) عالمياً بحصولها على الدرجة (68 من 100) تلتها قطر والسعودية بحصولهما على

نفس الدرجة والترتيب، فكانت درجتها (59) وحلّتنا في الترتيب (38) عالمياً، وكانت دول (السودان، ليبيا، اليمن، سوريا، الصومال) ضمن آخر عشر دول في الترتيب، وكما مبين في الشكل الآتي:



المصدر: الإنفوجرافيك من إعداد الباحث

تصنيف العراق على خارطة مؤشر مدركات الفساد

دخل العراق تصنيف مؤشر مدركات الفساد في عام (2003) على الرغم من صدور المؤشر منذ العام (1995) لكن تصنيف العراق تأخر للظهور على المؤشر بسبب صعوبة الحصول

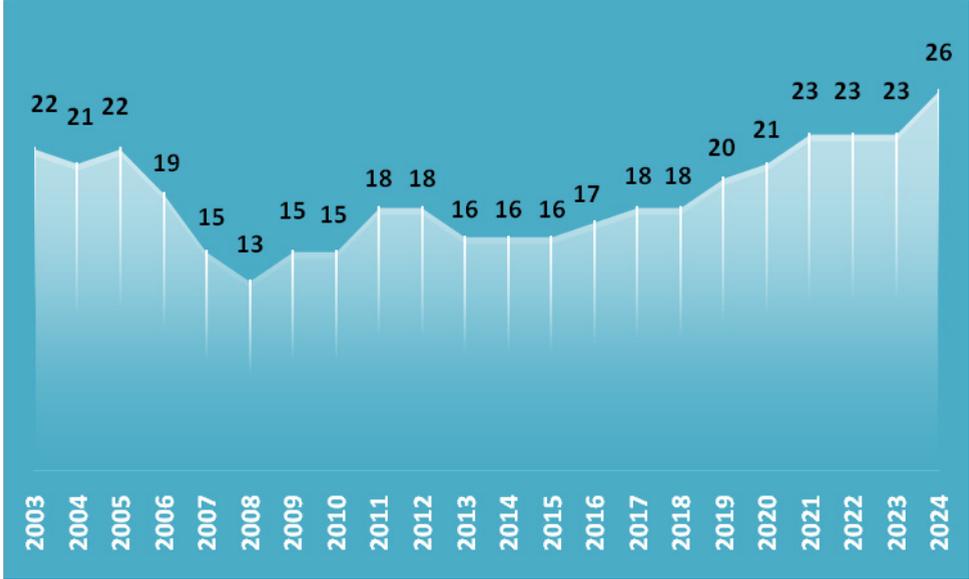
على المعلومات قبل العام (2003)، والجدول الآتي يبين درجات العراق للمدة (2003-2024)

جدول رقم (1) إحصائيات العراق على مؤشر مدركات الفساد للمدة (2003-2024)

السنة	مؤشر مدركات الفساد (CPI)	الترتيب دولياً	عدد الدول المصنفة
2003	22	113	133
2004	21	129	146
2005	22	137	159
2006	19	160	163
2007	15	178	180
2008	13	178	180
2009	15	176	180
2010	15	175	178
2011	18	175	183
2012	18	169	175
2013	16	171	176
2014	16	170	174
2015	16	161	168
2016	17	166	176
2017	18	169	180
2018	18	168	180
2019	20	162	180
2020	21	160	180
2021	23	157	180
2022	23	157	180
2023	23	154	180
2024	26	140	180

المصدر: تقارير مؤشر مدركات الفساد للسنوات (2003-2024).

تم تحويل درجات السنوات (2003-2011) من مقياس (0-10) إلى مقياس (0 - 100) بضرب النتائج في الرقم (10).



يتبين من الجدول والشكل أعلاه تبايناً في درجات العراق بمرور السنوات مع استقرار واضح في السنوات الأربع الأخيرة منتقلاً من الثبات للسنوات الثلاث (-2021) 2023) باتجاه متصاعد في آخر سنة، وانعكس هذا التحسن في الدرجات إلى تحسن في الترتيب بشكل عام، إذ كان العراق في ذيل قائمة المؤشر ضمن أسوأ عشر دول في العالم للمدة (2006-2015) ليغادر في العام (2016) ذيل القائمة، وتعد نتيجة العراق في العام (2016) في غاية الأهمية؛ إذ إن وسائل الإعلام عادة تركز على المراكز العشرة الأخيرة ضمن ترتيب المؤشر، ولغرض التعمق في تحليل مؤشر مدركات الفساد سنقوم بتحليل درجات المؤشرات الفرعية التي تقيم العراق حيث تعتمد منظمة الشفافية الدولية على (13) مصدر (مؤشر فرعي) في تقييم الدول لكن هذه المؤشرات لا تشمل جميع الدول ويجب أن تشمل الدولة على الأقل بثلاثة مصادر لتدخل على تصنيف المؤشر، وجرى تقييم العراق في السنوات (2003-2015) بالاعتماد على (4) مصادر، وللسنوات (2016-2023) اعتمدت (5) مصادر، أما في العام (2024) فقد تم اعتماد (6) مصادر في احتساب درجة

العراق، وهي كالآتي:

1. مؤشر (تحول بيرتلسمان) الصادر عن مؤسسة بيرتلسمان: يركز هذا المؤشر على مدى خضوع أصحاب المناصب العامة الذين يسيئون استخدام مناصبهم للملاحقة القضائية أو المعاقبة ولأي مدى تحتوي الحكومة الفساد بنجاح.
2. مؤشر (تصنيف المخاطرة) الصادر عن وحدة الاستخبارات الاقتصادية: يركز هذا المؤشر على مدى إساءة استخدام الموارد العامة للمصالح الخاصة وهل يتم مساءلة المسؤولين عن المخالفات وهل تدفع الرشاوى للحصول على العقود.
3. مؤشر (الدليل الدولي للمخاطر) الصادر عن مؤسسة خدمات المخاطر السياسية والدولية: يركز هذا المؤشر على تقييم للفساد في سياق النظام السياسي من خلال الفساد الذي تواجهه الشركات والفساد المتحقق أو المحتمل على هيئة الإفراط في المحسوبية أو المحاباة أو المعاملة التفضيلية في الحصول على الوظائف أو تبادل الخدمات أو التمويل السري للأحزاب أو التقارب المشبوه بين السياسة والشركات.
4. مؤشر (تصنيف مخاطر الدول) الصادر عن مؤسسة البصيرة العالمية: يركز هذا المؤشر على المخاطر التي سيواجهها الأفراد أو الشركات فيما يخص الرشوة وممارسات الفساد الأخرى من أجل الاضطلاع بأعمال تجارية، من الحصول على العقود الكبيرة إلى السماح لهم باستيراد أو تصدير منتجات صغيرة، أو تنفيذ التعاملات الرسمية اليومية.
5. مؤشر (أنماط الديمقراطية) الصادر عن مشروع أنواع الديمقراطية: يركز هذا المؤشر على مدى تغلغل الفساد السياسي في القطاع العام للحكومة بما فيها السلطات الثلاث.
6. مؤشر (استطلاع الرأي التنفيذي) الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي: يركز هذا المؤشر على موضوع قيام الشركات بدفع مبالغ تتعلق بالواردات والصادرات والمرافق العامة والضرائب السنوية والعقود والتراخيص والحصول على قرارات قضائية وعلى حصول

الشركات أو مجموعات أو أفراد على أموال بسبب الفساد.

والجدول والشكل أدناه يبينان درجات العراق على هذه المؤشرات للسنوات (2010-2024) إذ لم تتوفر درجات المؤشرات الفرعية للسنوات (2009-1995) لكل الدول فقد كانت مشفرة من قبل منظمة الشفافية الدولية ولم تعلن عنها، وهذا ما يسجل على المؤشر من سلبيات تتعلق بشفافية المؤشر نفسه كونه كان سابقاً يخفي المؤشرات الفرعية التي يعتمد عليها المؤشر.

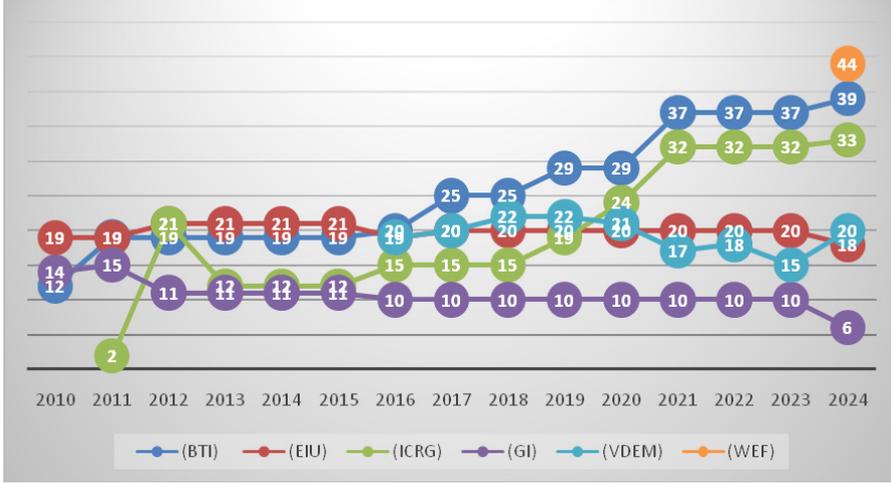
جدول رقم (2) درجات العراق على المؤشرات الفرعية للمدة (2010-2024)

السنة	عدد المصادر المعتمدة	تحويل بيرتلسمان (BTI)	تصنيف المخاطرة (EIU)	الدليل الدولي للمخاطر (ICRG)	تصنيف مخاطر الدول (GI)	أنماط الديمقراطية (VDEM)	استطلاع الرأي التنفيذي (WEF)	مؤشر مدركات الفساد
2010	3	12	19	/	14	/	/	15
2011	4	19	19	2	15	/	/	18
2012	4	19	21	21	11	/	/	18
2013	4	19	21	12	11	/	/	16
2014	4	19	21	12	11	/	/	16
2015	4	19	21	12	11	/	/	16
2016	5	20	19	15	10	19	/	17
2017	5	25	20	15	10	20	/	18
2018	5	25	20	15	10	22	/	18
2019	5	29	20	19	10	22	/	20
2020	5	29	20	24	10	21	/	21
2021	5	37	20	32	10	17	/	23
2022	5	37	20	32	10	18	/	23
2023	5	37	20	32	10	15	/	23
2024	6	39	18	33	6	20	44	26

المصدر: تقارير مؤشر مدركات الفساد للسنوات (2012-2024).

تم تحويل درجات السنوات (2010-2011) من مقياس (0-10) إلى مقياس (0-100) بضرب النتائج في الرقم (10).

شكل رقم (2) درجات العراق على المؤشرات الفرعية للمدة (2010-2024)



بشكل عام يتبين بأن هناك تصاعداً في مؤشر (بيرتلسمان BTI) بشكل ملحوظ وكذلك مؤشر (الدليل الدولي للمخاطر ICRG) أما مؤشرا (تصنيف المخاطرة EIU، أنماط الديمقراطية VDEM) فإنهما بشكل عام مستقران مع تذبذب بسيط في درجاتهما صعوداً ونزولاً، وكذلك يتبين انخفاض ملحوظ في مؤشر (تصنيف مخاطر الدول GI) أما المؤشر الأخير والذي أضيف للعراق في آخر تصنيف (2024) وهو مؤشر (استطلاع الرأي التنفيذي) فقد قيم العراق بأعلى درجة فرعية منذ دخول العراق التصنيف على مؤشر مدركات الفساد للبيانات المعلنة بالدرجة (44 من 100) مما ساعد في تحسين التصنيف العام للعراق ورفع درجة العراق بشكل كلي على مؤشر مدركات الفساد لتحسن الدرجة من (23) إلى (26) ويتحسن الترتيب (14) مرتبة على السلم العام للمؤشر حيث انتقل من الترتيب (154) في العام السابق إلى الترتيب (140) في مؤشر سنة (2024).

الخاتمة:

بشكل عام يخلص التقرير إلى:

- ضرورة الانتباه إلى أن منظمة الشفافية الدولية لا تقوم بإجراء أي تقييم من قبلها بشكل مباشر فيما يتعلق بمؤشر مدركات الفساد وإنما تعتمد مجموعة من المؤشرات الفرعية التي تصدر عن مجموعة مستقلة من المؤسسات الدولية ولا ترتبط بمنظمة الشفافية الدولية وإن المؤشرات الفرعية لمؤشر مدركات الفساد تقوم بإجراء تقييمات لظواهر مختلفة في الدولة متعلقة بدرجة التحول الديمقراطي، والحكم والمخاطر السياسية والنزاهة وغيرها، وحسب طبيعة كل مؤشر من المؤشرات التي تعتمد عليها منظمة الشفافية الدولية، لأن الكثير من صناع القرار والإعلاميين وحتى بعض الخبراء يعتقدون بأن المؤشر يعتمد استطلاعات أو انطباعات تجريها منظمة الشفافية الدولية.

- يلاحظ تحسناً في درجة وترتيب العراق على مؤشر مدركات الفساد الذي يمثل أشهر مقياس للفساد في العالم (يمثل خارطة الفساد العالمي)، الأمر الذي جعل العراق في مركزٍ متقدم عن السنوات السابقة ضمن ترتيب مؤشر مدركات الفساد؛ إذ تجاوز مرحلة الدول العشرة الأخيرة الأكثر فساداً ويصنف العراق الآن بعيداً عن المراتب المتأخرة بـ (40) رتبة، وبالإمكان استثمار هذا التحسن على سمعة العراق الدولية وجلب الشركات الاستثمارية ذات السمعة الحسنة.

هوية البحث

اسم الباحث: غزوان المنهلاوي - باحث يركز على الإصلاح المؤسسي والسياسات العامة في العراق

عنوان البحث: موقع العراق على خارطة الفساد العالمية

تأريخ النشر: نيسان - ابريل 2025

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكومية، وغير ربحية، أُسس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org